الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
11 November 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد كمونتشك . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

مسائل مختلفة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-58499 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (تابع) (A/58/6 و Corr.1، A/58/6 (الباب ١)، A/58/6 (الباب ٢)، A/58/6 (الباب ٣)، و Corr.1 و 2، A/58/6 (الباب ٤)، A/58/6 (الباب ٥)، A/58/6 (الباب ٦)، A/58/6 (الباب ٧)، A/58/6 (الباب ٨)، A/58/6 (الباب ٩)، A/58/6 (الباب ١٠)، A/58/6 (الباب ١١)، A/58/6 (الباب ١٢)، A/58/6 (الباب ١٣) و Add.1، A/58/6 (Sect.13)/Rev.1، A/58/6 (الباب ١٥)، A/58/6 (الباب ١٦)، A/58/6 (الباب ١٧)، A/58/6 (الباب ١٨)، A/58/6 (الباب ١٩)، A/58/6 (الباب ٢٠)، A/58/6 (الباب ٢١)، A/58/6 (الباب ٢٢)، A/58/6 (الباب ٢٣)، A/58/6 (الباب ٢٤)، A/58/6 (الباب ٢٥)، A/58/6 (الباب ٢٦)، A/58/6 (الباب ٢٧)، A/58/6 (الباب ٢٨)، A/58/6 (الباب ٢٩)، A/58/6 (الباب ٣٠)، A/58/6 (الباب ٣١)، A/58/6 (الباب ٣٢)، A/58/6 (الباب ٣٣)، A/58/6 (الباب ٣٤)، A/58/6 (باب الإيرادات ١)، A/58/6 (باب الإيرادات ٢)، A/58/6 (باب الإيرادات ٣)، A/58/7 و Corr.1)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع) (A/58/16)

١ - **السيد النجار** (مصر): أعلن أن ثمة أهمية لبلوغ الأهداف المحددة، على نحو فعال وفي الآجال المنشودة، وإن كان ذلك يتطلب حيازة الموارد اللازمة. وإذا كانت المقاصد المتوخاة بالمنظمة تتسم دائما بالتزايد، فإن الموارد لم تتعرض لزيادة ما بالمعدلات الحقيقية. والصعوبة تتمثل في حشد إرادة سياسية كافية من أجل الحصول من الدول على الوسائل المالية التي تناظر المهام الواجبة الإنجاز، ومن المعروف أن الدول الأعضاء مصممة في نفس الوقت على إصلاح المنظمة بغية جعلها أكثر قدرة على الأداء.

٢ - ومصر تلاحظ أن هناك شيئا من الانتقائية، حيث يتوفر الحرص على جمع الموارد بهدف تمويل المهام السياسية، وذلك في الوقت الذي تتسم فيه الموارد المخصصة للتنمية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعدم الكفاية بشكل مستمر. ومن الواجب، دون شك، أن تُرشَّد النفقات، إن أمكن، وذلك بشرط عدم تأثير هذا على الأولويات والولايات التي تبينها الدول الأعضاء.

٣ - ومصر تتابع عن كثب مسألة إصلاح عملية الميزنة، وهي تشاهد أن ثمة غموضا ما يكتنف المقترحات المقدمة حتى الآن. والميزنة عملية تقنية، ومن الحري بها فضلا عن ذلك أن تتم في إطار متعدد الأطراف. وهذا هو السبب في أن مصر تولي اهتماما متزايدا للتخطيط على الأجل المتوسط، وأيضا للدور الذي يمكن للدول الأعضاء أن تقوم به في سياق الآليات الحكومية الدولية المتعددة الأطراف، فيما يتصل باختيار الأولويات بالأمم المتحدة ومتابعة وتقييم ما يتحقق من نتائج. وهي ترى أن إصلاح طرق العمل ينبغي له أن يتجه نحو الإتيان بمزيد من الفعالية، إلى جانب اتسامه بخدمة مصالح الجميع، سواء كان الأمر متعلقا ببلدان الشمال أم ببلدان الجنوب.

٤ - **السيد أكرم** (باكستان): أعرب عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه يأمل في أن تفضي الميزنة التي تستند إلى النتائج إلى تيسير تقييم ما يتحقق من هذه النتائج، ومن المعروف أن الأجهزة المعنية بميزنة البرامج ينبغي لها أن تكون أكثر ترابطا مع عمليتي التخطيط والبرمجة. والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تعد أكثر إيجازا واستراتيجية ومن شأنها أن تتيح تطابق أنشطة الأمم المتحدة مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة، وخاصة في إطار إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري. وثمة ما يدعو إلى توخي

الموارد المالية الكافية بهدف تمويل جميع الأنشطة الموصى بها، وذلك مع الحرص على قيام جميع الدول الأعضاء بالوفاء، في الوقت المناسب، بكامل الحصص المقررة عليها، كما تفعل باكستان. والتنمية تشكل أحد محاور التدخل الرئيسية لدى الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها، كما يتضح من الخطة المتوسطة الأجل. ومن الواجب، بالتالي، أن تخصص موارد مالية وبشرية كافية من أجل البرامج المضطلع بها لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

٥ - وتكاثر الأنشطة لا يجوز له دائما أن يؤدي إلى إنشاء وظائف جديدة. وأي مطالبة تتعلق بموارد إضافية ينبغي تبريرها بالنسبة لحجم العمل والإنجازات المنشودة، فالهدف ذو الصلة يتمثل في الإتيان بمزيد من الفعالية والإنتاجية من خلال ترشيد استخدام الموارد القائمة. وباكستان تؤيد بالتالي الانضباط في شؤون الميزانية، إلى جانب اتخاذ تدابير ترمي إلى تبسيط أداء الوحدات الإدارية وطرق العمل المتبعة. وهي توافق، من هذا المنطلق، على الاضطلاع بمزيد من الحوسبة في الأمم المتحدة.

٦ - ومن رأي الوفد الباكستاني أن من المستحسن أن يهيأ قدر من حرية التصرف فيما يتصل بإعادة رصد الموارد وفق الاحتياجات. ويجب أن توضع المعايير اللازمة لتناول عمليات إعادة الرصد هذه، وزيادة تفهم ما لها من آثار على البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، يراعى أن معدل شغور الوظائف، الذي يؤخذ في الاعتبار عند حساب مبلغ الائتمانات المقدرة، ينبغي له أن يكون من أقرب ما يمكن لمعدل الشغور الفعلي، مع عدم اللجوء إلى الخبراء الاستشاريين إلا في الحالات التي تثبت فيها فعلا أن الخبرة المطلوبة ليست متاحة لدى الأمم المتحدة. والوفد الباكستاني يؤيد تطبيق المادة ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، وجوانب الميزانية المتصلة بالبرامج، ومراقبة التنفيذ وطرق التقييم فيما يتصل بإلغاء النواتج ذات الفوائد الهامشية، ولكنه يرى، شأنه شأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، أنه يتعين استشارة الأجهزة الحكومية الدولية المعنية عند اقتراح إلغاء نواتج سبق أن أذنت بها صراحة أجهزة من أجهزة التداول. والوفد يرغب أيضا في الحصول على معلومات محددة بشأن آثار إعادة رصد الائتمانات المتعلقة بمقومات الخدمات المشتركة، وهي ائتمانات كان قد سبق إلغاؤها عند وضع الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومسألة إرجاء عملية إعادة تقييم التكاليف، وهي عملية يُضطلع بها عادة في شهر كانون الأول/ديسمبر، تستحق أيضا شيئا من الاهتمام والتريث.

٧ - **السيد بغْلي** (الجزائر): قال إن وفد الجزائر يؤيد البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضا باسم مجموعة الدول الأفريقية. وثمة أهمية أكيدة للقيام بإصلاح الأمم المتحدة بهدف تحقيق مزيد من التماسك والفعالية والدينامية، ومن الواجب التنبه إلى أن الميزانية البرنامجية تشكل أداة من شأنها أن تيسر الاضطلاع بالتغيير وأن تعزز من قدرة المنظمة على تنفيذ الولايات الموصى بها من قبل الهيئات الحكومية الدولية. وبالتالي، فإن مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين يسلط الضوء على التدابير الواجبة الاتخاذ من أجل مواجهة العولمة وبلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٨ - وتطبيق البرامج والأنشطة يصطدم، منذ عدة سنوات، بتقييدات تتعلق بالميزانية، ومن شأن هذا أن يزيد من إلحاحية الأخذ بأسلوب التنسيق وإشراك الأمانة العامة في المفاوضات ذات الصلة. وفي هذا المضمار، يصر الوفد الجزائري، بصفة خاصة، على أهمية احترام إجراءات الميزنة المحددة بموجب القرار ٢١٣/٤١، فضلا عن الحرص على الاحتفاظ بذلك الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في مجال تحليل عملية تخصيص الموارد بشكل يتسم بالتعمق.

٩ - ووفد الجزائر يرحب بالتحسينات المدخلة على طريقة الميزنة المستندة إلى النتائج، ولا سيما إدراج تدابير تتعلق بالنتائج والبيانات الأساسية من شأنها أن تتيح متابعة التقدم المحرز أثناء فترة السنتين، مع تطبيق هذا الأسلوب على أنشطة الإدارة التنفيذية والتنظيم. ومن رأي الوفد، مع هذا، أنه طالما كانت الأمم المتحدة خلوا من نظام شامل للمعلومات بشأن البرامج المرتبطة بنظم الإدارة المالية، فإنه سيكون من الصعب عليها أن تقوم بتحسين مؤشرات النجاح أو بتحقيق رؤية واضحة لمدى إسهام النتائج في الأهداف المحددة وفي الإنجازات المتوخاة فيما يتصل بكل من البرامج الفرعية.

١٠ - وبعد إجراء دراسة متأنية لأبواب الميزانية المتصلة بأفريقيا، يلاحظ أن الوفد الجزائري يؤيد تخصيص الموارد التي طلبها الأمين العام من أجل تعزيز قدرة مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على تقديم الدعم اللازم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والجزائر تشعر بالقلق من جراء استمرار وجود ارتفاع كبير في معدل شغور الوظائف، ولا سيما تلك الوظائف الفنية، باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مما قد يؤدي إلى الإضرار بأنشطة الدعم المقدمة للشراكة الجديدة، التي تنهض بها اللجنة، ومما قد يسيء أيضا في النهاية لما تبذله المنظمة من جهود لصالح البلدان الأفريقية، التي كانت احتياجاتها الخاصة موضع تشديد، مع هذا، في إعلان الألفية.

١١ - **السيد التّل** (الأردن): قال إن وفد الأردن قد درس بالتفصيل الميزانية البرنامجية المقترحة، وأنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي إطار التشديد على أن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تحوز جميع الموارد التي تحتاجها كيما تضطلع بتلك الولايات التي عهدت بها إليها الهيئات التفاوضية، يلاحظ أن الوفد الأردني يرى أن هذه الموارد جديرة بالاستخدام على أنجع وجه ممكن في حدود المراعاة التامة لقواعد الالتزام التقليدية ومتطلبات الشفافية. والوفد يدرك، مع الارتياح، أن تقديم الميزانية البرنامجية قد تعرض للتبسيط، وأن هذه الوثيقة تبين بالفعل الأهداف المنشودة، إلى جانب البيانات الأساسية التي وُضِعت لقياس مؤشرات النجاح. والوفد يؤيد كل التأييد ما تم اتخاذه من تدابير من أجل تحسين عملية الميزنة التي تستند إلى النتائج، ومع هذا، فإنه يرفض اعتبار هذه العملية بوصفها غاية في حد ذاتها، فهو ينظر إليها بالأخرى باعتبارها أداة إدارية من شأنها أن تمكن المنظمة من متابعة معدل الإنفاق، ومن تحسين القيام، عند الاقتضاء، بإبراز الثغرات ومعالجتها في الوقت المناسب.

١٢ - والوفد الأردني يوافق على ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتصل بعرض النواتج، حيث يتعين تحسين طريقة هذا العرض من أجل الإمعان في إبراز العلاقة القائمة مع الإنجازات المنشودة. ومن الواجب على مديري البرامج والمسؤولين عن الميزانيات أن يعرضوا تلك النواتج على نحو يتيح تقييمها بصورة صحيحة وبشكل غير منحاز عند توخي إلغاء بعضها. وإلغاء النواتج التي سبق الموافقة عليها بأسلوب صريح من جانب الهيئات التفاوضية ينبغي له أن يتم بالتشاور مع الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

١٣ - وبغية استخدام موارد الأمم المتحدة على نحو مرشد إلى أقصى حد ممكن، يتعين أن يُعاد النظر بشكل دوري في نواتج مختلف البرامج والبرامج الفرعية، مع الاضطلاع، عند الاقتضاء، بإعادة تخصيص الموارد بطريقة تؤدي إلى تجنب المطالبة بموارد إضافية. ومن رأي الوفد الأردني أن المعيار الرئيسي، الذي ينبغي تطبيقه عند إعادة توزيع الوظائف والقيام بعمليات النقل الجانبي للموظفين، يتمثل في عبء العمل، ومن الواجب أن تقدم المساعدة اللازمة لمديري البرامج من أجل استيعاب أعباء العمل الإضافية في حدود

الموارد المتاحة، من خلال زيادة الحوسبة وتبسيط إجراءات العمل وتحسين تخصيص المهام، وذلك بشكل يجعل من المطالبة بموارد إضافية بمثابة حل لا يلجأ إليه إلا كملاذ أخير.

١٤ - والوفد الأردني يتقبل من حيث المبدأ تلك التوصيات الواردة في الفقرات ٧٣ إلى ٧٨ من تقرير اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف والإدارة الشاملة لشؤون الموظفين، ومع هذا، فهو يخشى أن تؤثر الصيغة الموصى بها على نطاق التصرف والمناورة المتاح أمام الأمين العام في مجال الاضطلاع بتخصيص جديد للموارد. وثمة ضرورة للإتيان بمؤشرات أكثر دقة بشأن معدل شغور الوظائف بمختلف الرتب والاستنفاد الطبيعي للموظفين.

١٥ - والوفد الأردني يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء كبر حجم الموارد المرصودة لتشغيل الخبراء الاستشاريين والموظفين المتعاقدين، حيث لا تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة كافة الدلائل الضرورية لتبرير الاعتمادات المطلوبة. وفي ضوء ما ذكرته اللجنة الاستشارية، في الفقرات ٩٢ إلى ٩٤ من تقريرها، من أن الحجة المستمرة التي تثار دائما لتبرير هذه التوظيفات تتمثل في أن الأمانة العامة تفتقر إلى الإمكانات الضرورية للاضطلاع ببعض الأنشطة والانتهاء منها، يقترح الوفد الأردني أن يُعاد النظر في هذه الأنشطة، وخاصة الأنشطة المتكررة منها، مع قيام الأمانة العامة بتدريب بعض من الموظفين على تنفيذ هذه المهام في إطار برنامج منتظم للتدريب ولزيادة القدرات ذات الصلة.

١٦ - والأموال الخارجة عن الميزانية تعد بمثابة تكملة هامة للموارد المخصصة للأمم المتحدة في سياق الميزانية العادية، ومن الضروري أن يتم رصد هذه الأموال وفقا للأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. والوفد الأردني يوافق على ما تراه اللجنة الاستشارية من أنه ينبغي الاضطلاع بإدارة هذه الأموال بأكثر قدر من الرويّة والتبصّر، وفي إطار احترام القواعد المالية والإجراءات المطبقة بالمنظمة. وهو يرى، في نهاية الأمر، أن ثمة أمرا يبعث على القلق، وهو زيادة الالتجاء إلى الأموال الخارجة عن الميزانية لتمويل أنشطة كان ينبغي لها، من الناحية المنطقية، أن تمول في سياق الميزانية العادية.

١٧ - **السيد سام ٠ هون كيم** (جمهورية كوريا): قال إن الدول الأعضاء يجب عليها أن تراعي، عند بحث الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تلك المسؤوليات المتزايدة والولايات المعقدة التي توكل إلى الأمم المتحدة، وهي منظمة لم تزد ميزانيتها منذ عشر سنوات. ومن المتعين على هذه الدول أيضا أن تتمسك بتحسين نسبة التكلفة إلى الفعالية فيما يتصل بأعمال المنظمة، فالإصلاحات المتوخاة لا يجوز لها أن تكون مبررا لإجراء تخفيضات بالميزانية.

١٨ - والنفقات المتعلقة بالموظفين تشكل ما يقرب من ٨٠ في المائة من إجمالي الميزانية العادية للأمم المتحدة، ومن ثم، فإن الوفد الكوري يلاحظ، مع القلق، تلك العمليات المتصلة بإعادة تصنيف الوظائف التي طولب بها، وهو ينوي أن يدرس عن كثب ما أثير من أسباب لتبرير المطالبات بإنشاء وظائف جديدة أو بإعادة تصنيف الوظائف القائمة.

١٩ - والوفد الكوري يرحب بالأهمية المعزاة لتقنيات الحوسبة وتكنولوجيات الاتصالات في إطار إصلاح الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة في مشمولها. ومن رأي الوفد أن هذه الأساليب قد تساعد المنظمة في القيام، على نحو ملموس، بتعزيز فعاليتها، وهو ينوي إفادة الدول الأعضاء بما لديه من تجربة في هذا الشأن.

٢٠- وفيما يتصل بالميزنة المستندة إلى النتائج، يرحب الوفد الكوري، مع الارتياح، بجهود الأمين العام التي ترمي إلى عرض الميزانية في صيغة أكثر إيجازا، مع إضفاء طابع استراتيجي عليها. وهو يعتقد، مع هذا، أن ثمة عددا من

المؤشرات بحاجة إلى التحديد والمواءمة وفقا للنتائج، كما أنه يطالب الأمين العام والأمانة العامة بالإمعان في صقل هذه الطريقة المتصلة بإعداد الميزانية.

٢١ - **السيد فولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن بحث الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يجئ في وقت يجري فيه التفكير بشكل مكثف في دور الأمم المتحدة في العالم المعاصر. والميزانية تشكل أداة يمكن لها أن تساعد المنظمة في إصلاح أدائها وترشيد هيكل المصروفات بها على نحو من شأنه أن يعزز قدراتها التشغيلية وفعالية آليات التنفيذ لديها.

٢٢ - والاتحاد الروسي يؤيد الخطة المتوسطة الأجل المنقحة، التي تتعلق بالفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، إلى جانب التدابير التي اقترحها الأمين العام من أجل إعداد تخصيص موارد المنظمة المحدودة وفق ما حددته الدول الأعضاء من أولويات وأهداف وولايات. والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، التي تتسم بالزيادة بنسبة ٠,٥ في المائة بالمعدلات الحقيقية، تتوخى إمكانية إعادة تخصيص الموارد فيما بين البرامج الفرعية بغية تمويل الأنشطة ذات الأولوية. والوفد الروسي يلاحظ أنه قد تم إلغاء ٩١٢ نابجا فقط، وبالتالي، فإنه يرى أن ثمة أهمية لحصر البرامج والأنشطة التي أصبحت قديمة أو غير فعالة بهدف إعادة توزيع الموارد ورصدها من أجل الأنشطة التي تحظى بقدر من الأولوية العالية. وهناك إمكانية للإتيان بموارد جديدة من أجل تمويل النفقات المتصلة بموظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من الميزانية العادية. والطريقة الجديدة لإعداد الميزانية ينبغي لها أن تيسر من إعادة تخصيص الموارد وأن تمكِّن من تحديد المجالات التي يحتمل فيها أن يضطلع بوفورات ما دون المساس بالأولويات المعتمدة.

٢٣ - والوفد الروسي يلاحظ أن الميزانية أكثر إيجازا، كما أنها تتسم بموازاة الاتجاهات الاستراتيجية. والتصدير والمقدمة يتضمنان وصفا واضحا للمعالم الرئيسية للميزانية وأهدافها وأولوياتها. وطرق الميزنة قد تحسنت، كما أنها تدور حول أهداف محددة، وهذا من شأنه أن يسمح بترشيد استخدام الأموال المخصصة للبرامج والمشاريع، فضلا عن تيسير متابعة عملية الإنفاق. ومع هذا، فإن هذه التحسينات لن تأتي بالنتائج المرجوة منها إلا إذا كانت مصحوبة بوسائل جديدة لتطبيق الميزانية. ولا مفر من الاستياء، بالإضافة إلى ذلك، لكون الميزانية البرنامجية المقترحة لا تتضمن أية علاقة مباشرة بين الموارد والأنشطة، فالعلاقة من هذا القبيل من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء، بصفة خاصة، في تفهم ما إذا كانت الائتمانات المتوخاة تتيح بلوغ النتائج المنشودة.

٢٤ - وإجمالي النفقات المذكورة في الميزانية، والبالغ ٣ ٠٥٨ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، سيكون موضع مفاوضات معقدة، فالأمر يتمثل في مسألة مالية وسياسية في نفس الوقت. والوفد الروسي يود أن يعرف كيفية مراعاة الموارد التكميلية، التي لا بد من إضافتها إلى هذا المبلغ الإجمالي من أجل تمويل الأنشطة ذات الأولوية، ومن أي مصدر ستأتي هذه الموارد. وهو يرى أن ثمة إمكانية للاضطلاع بوفورات في مجالات من قبيل الإدارة والخدمات العامة والرحلات وخدمات الخبراء الاستشاريين. والوفد يؤيد ما أوصت به اللجنة الاستشارية فيما يتصل بإعادة تقييم الميزانية، كما أنه يوافق على التوصيات المتعلقة بمعدل شغور الوظائف وإعادة تصنيف هذه الوظائف. وهو يلاحظ، مع القلق، تلك المطالبات الخاصة بإنشاء وظائف جديدة وللقيام بإعادات للتصنيف.والوفد يلفت الانتباه إلى زيادة الائتمانات التي طلبت في سياق التدريب وتكنولوجيا المعلومات. ويعتقد الوفد أن ثمة ملاءمة لوضع طرق للمتابعة والتقييم، وذلك حتى تفضي الأموال المستثمرة في ميدان التدريب إلى تحقيق

مكاسب ما على صعيدي الفعالية والإنتاجية؛ ولقد حدث في بعض الحالات أن تمت على نحو مؤكد تسوية مسألة مؤهلات الموظفين الفنيين من خلال اتباع سياسة أكثر مرونة وكفاءة. ومن الواجب أيضا أن تُقيم نتائج الاستثمارات التي سبقت الموافقة عليها في ميدان الإعلام قبل الاضطلاع بالجديد منها.

٢٥ - **السيدة ندهلوفو** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يؤيد كل التأييد البيانين اللذين أُدلي بهما، على التوالي، من جانب المغرب باسم مجموعة الدول الأفريقية، وأكدت أن بحث الميزانية البرنامجية المقترحة يدخل في نطاق موضوع بحث مسألة إصلاح الأمم المتحدة. وثمة ما يبرر، بالتالي، ما تتسم به هذه الميزانية البرنامجية المقترحة من المضي في تسليط الضوء على تلك التدابير التي اتخذها الأمين العام من أجل تعزيز المنظمة.

٢٦ - وفيما يتصل بجنوب أفريقيا، يراعى أن مساهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستند إلى قيم مشتركة سبق تأكيدها في إعلان الألفية، وفي أعقاب ذلك، في توافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وهذه الصكوك تندرج في سياق ذلك المجهود الضخم الذي يُضطلع به على الصعيد الدولي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن حسن الحظ أن الميزانية العادية تتوخى موارد كافية من أجل تطبيقها بالكامل. وإذا كان لا بد للأمين لعام أن يستمر في العمل على استخدام موارد المنظمة بطريقة رشيدة ووضاحة ومسؤولة، فإن ثمة تقييدات على ما يمكن توقعه في سياق عدم زيادة الميزانية. وهناك قيود جديدة من قيود الميزنة من شأنها أن تضير إلى حد كبير بقدرة المنظمة على كفالة الخدمات المتوقعة منها، وخاصة في حالة استمرار الدول الأعضاء في عزو ولايات جديدة إليها. ولقد حان الوقت للنظر بجدية في إمكانية وضع ميزانية تتسم بالمزيد من الواقعية بالقياس إلى الميزانية التي اعتُمدت في عام ٢٠٠١.

٢٧ - ولقد جاء في وثيقة الميزانية أ، زيادة المصروفات المتوخاة في سياق البرامج ذات الأولوية سوف يتم تمويلها، إلى حد كبير، من خلال إعادة توزيع الموارد في إطار مخطط الميزانية المعتمدة. ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد أكدت، في قرارها ٣٠٠/٥٧، أن الإصلاح لا يجوز أ، يُنظر إليه باعتباره عملية ترمي إلى تخفيض الميزانية (الفقرة ٤)، وأن من الواجب على الأمم المتحدة كذلك أن تضاعف جهودها بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال أهداف محسنة وموارد كافية وأنشطة متابعة فعالة (الفقرة ٥). ومن واجب، بالتالي، الحرص على أن تكون أية عملية من عمليات إعادة توزيع الموارد متسمة بالمراعاة الكاملة للأولويات المحددة في الخطة المتوسط الأجل، مع عدم مساسها بأي حال لقدرات المنظمات فيما يتصل بتحقيق أهدافها الإنمائية.

٢٨ - وإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا يمثل خطوة هامة في سبيل مساندة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومن المأمول فيه أن يُجهز هذا المكتب بما يحتاجه من موارد مالية وبشرية كيما يضطلع بالولاية المناطة به. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد كُلفت، بصفة خاصة، بالإشراف على التنسيق والتعاون بين أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على الصعيد الإقليمي، وجنوب أفريقيا ترجو أن تحصل اللجنة بدورها على الدعم المالي الضروري في هذا المضمار.

٢٩ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، يراعى أن إجمالي الموارد المدرجة في هذا الإطار تتجاوز، لأول مرة، مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية. ومن شأن هذا التعزيز للموارد الإدارية للمكتب أن يمكِّن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل) من الإمعان في تركيز ما لديهما من موارد على تنفيذ البرامج الموضوعية، وخاصة تلك التي تتصل بمؤتمر

قمة جوهانسبرغ وبتوفير الدعم اللازم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وجنوب أفريقيا ترحب علاوة على هذا، مع الارتياح، بمقترحات الأمين العام بشأن تحديث وتوسيع منشآت المؤتمرات في نيروبي.

٣٠ - ووفد جنوب أفريقيا يلاحظ أن الميزنة المستندة إلى النتائج قد طبقت لأول مرة تحت عنوان ''التوجيه التنفيذي والإدارة'' بكل باب من أبواب الميزانية. وهو يدرك أنه قد يتعين الانتظار سنوات عديدة، فيما يتصل بصقل هذه الطريقة من طرق إعداد الميزانية، ولكنه يرى أن هذه الطريقة سوف تتيح، في نهاية المطاف، ترشيد المصروفات، وتحسين متابعة نوعية النتائج التي تحققها المنظمة.

٣١ - **السيد هانسون** (أيسلندا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي، وأنه حريص على أن يشدد على بعض النقاط. فضخامة حجم ميزانية المنظمة، التي يصل إجماليها إلى ما يزيد على ٣ بليون دولار، تعكس ذلك التطور الذي شهدته منظومة الأمم المتحدة، ولكنها تحفز أيضا على التساؤل عما ينتظر هذه المنظمة من مهام، وكذلك بشأن قدرتها الحقيقية على الاضطلاع بها.

٣٢ - وكل دولة عضو بالأمم المتحدة تساهم في تمويل الميزانية البرنامجية على أفضل وه ممكن في نطاق إمكاناتها. ومن صالح الكافة، أن تُعرَض الميزانية بشكل واضح واستراتيجي، وأن تخصص الأموال ذات الصلة وفق المعايير المتعلقة بالنتائج. ومن الواجب أيضا أن توجه البرمجة حسب أهداف تتسم بالقابلية للتحقيق. وينبغي أن يُضطلع بالميزنة على أساس الاستناد إلى النتائج، كما ينبغي تنفيذ الإصلاح الإداري. ولا بد من زيادة الشفافية من خلال الإمعان في توضيح وإيجاز كيفية عرض الميزانية، مع تقديم تقارير شاملة عن تنفيذها. ومن المتعين بالنسبة لمسألة الإدارة أن تكون قائمة على آليات حازمة من آليات الرقابة الداخلية والتفتيش. ولا مفر من إلغاء الأنشطة والاختصاصات التي تعد مكررة. وأيسلندا تثني على أعمال المراجعة والمشورة البالغة الاكتمال، والتي نهض بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهي تشجع رؤساء كافة الإدارات على تنفيذ التوصيات التي قدمها المكتب.

٣٣ - وبغية تمكن الأمم المتحدة من الوفاء بواجباتها، يلاحظ أنه ينبغي لها أن تحصل على شبكة إعلامية مضمونة وذات أداء سليم. وهذا عنصر من العناصر الضرورية للإصلاح، وهو عنصر جدير بالأولوية في الميزانيات المقبلة. وعلى صعيد أكثر اتساعا، يراعى أن أيسلندا تشدد على أهمية الأنشطة المدرجة في الميزانية، والتي تستهدف سد الثغرة الإعلامية على الساحة العالمية، وثمة أمل في إحراز تقدم ما في هذا المنحى من قبل مؤتمر القمة العالمي بشأن مجتمع المعلومات، الذي سيُعقد بجنيف في كانون الأول/ديسمبر.

٣٤ - **السيدة بوليدو سانتانا** (فنزويلا): قالت إنها تؤيد بيان الوفد المغربي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك بيان بيرو باسم مجموعة ريو. ومن الملاحظ أن الأمين العام قد قدم تعديلات جديدة، خليقة بالترحيب، عند عرض الميزانية، وإن كان لا يزال من الضروري أن يُضطلع بالكثير حتى لا يصبح مشروع الميزانية موجها إلى الإسهامات، بل قائما على النتائج، وما يترتب على ذلك من إرساء نظام لبيان المسؤوليات ذات الصلة. وفيما يخص تنفيذ البرامج، تلاحظ فنزويلا، مع القلق، تلك التعليقات التي ذكرتها اللجنة الاستشارية، والتي تقول بأنه لا توجد في الوقت الراهن أية آلية فعالة قد تتيح متابعة وتقييم وقياس النتائج والآثار المترتبة على برامج المنظمة وأنشطتها، كما أنه لا توجد أيضا أية علاقات مباشرة مع النواحي المالية، وفنزويلا تتطلع إلى الاستماع إلى إيضاحات في هذا الشأن من جانب الأمانة العامة. ومن رأي فنزويلا أن تطبيق طريقة الميزنة بناء على النتائج لا يزال في مرحلة البداية، وأن هذه

الطريقة حرّية بالتحسين بشكل تدريجي. ومع هذا، فإنه ينبغي الإسراع في عملية التحسين هذه.

٣٥ - ومن الخصائص الأساسية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، القيام بإعادة توزيع بعض الموارد لصالح المجالات ذات الأولوية. ومن رأي فترويلا أن هناك أهمية لجميع أبواب الميزانية، وهي تأمل في أن تؤخذ في الاعتبار، على النحو الواجب، تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية والخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وثمة عدد من الأنشطة الواردة في الميزانية تتصل على نحو مباشر بالأولويات التي حددتها حكومة فترويلا من أجل الوفاء بالاحتياجات المتعددة والعاجلة بالبلد، وخاصة بشأن مكافحة الفقر والاستبعاد. ومن المؤكد أن إقامة الديمقراطية وتهيئة حكومة تشاركية تتميز بالاعتناء بالاحتياجات السكانية وصياغة إدارة واضحة ومسؤولة تمثل قاعدة ضرورية لبلوغ تنمية مستدامة تتسم بمراعاة الأولويات الاجتماعية وبالتركيز على الكائن البشري. وثمة أمل في أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير الموارد اللازمة للأمين العام من أجل تمويل الأنشطة الواردة بالبرامج في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مع مراعاة الأخذ بنظام صارم من نظم الميزانية خلال هذه الفترة.

٣٦ - **السيد أوبامي** (غابون): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلت به بوتسوانا بالنيابة عن الدول الأفريقية، وأنه يود أن يضيف ما لديه من ملاحظات. ومشروع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ يندرج في إطار التوجيهات المحددة في إعلان الألفية، والتوصيات المنبثقة عن شتى المؤتمرات العالمية، والخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ووفد غابون يرحب بالصياغة المختزلة لأبواب الميزانية وبوضوحها ودقتها، مما يقوم على مبادئ الميزنة التي تستند إلى النتائج، ومما يتفق أيضا مع قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٣١. والتقديرات الأولية للمصروفات تشير إلى أنها تصل إلى مبلغ إجمالي يناهز ٣ بليون دولار، مع تضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لزيادة صافية تتمثل في ١١٧ وظيفة. وفيما يتعلق بتحويل بعض الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة، يرى الوفد الغابوني أنه ينبغي أن تُهيأ علاقة بين مستوى الوظيفة ذات الصلة ودرجة الكفاءة المتوخاة، مما يعني الحصول على تحسن ملموس في نوعية الخدمات. وإنشاء الوظائف، الذي لا يجوز الالتجاء إليه إلا بعد استنفاد جميع الاحتمالات، ينبغي له أن يتم حسب مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. والميزانية تتسم بارتفاع طفيف يبلغ ٠,٥ في المائة بالمعدلات الحقيقية بالنسبة للفترة الماضية؛ وذلك في ضوء مراعاة الولايات الموصى بها وحجم الأنشطة الذي يتميز باستمرار التزايد؛ ومن الواجب دون شك أن يُضطلع بإعادة توجيه للموارد نحو المجالات ذات الأولوية.

٣٧ - واتجاه الأموال الخارجة عن الميزانية نحو الارتفاع يبعث على القلق. وفيما يتصل بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يلاحظ أن المبلغ التقديري لهذه الأموال يصل إلى ٤,٢ بليون دولار. ومن رأي وفد غابون أن من الأهمية بمكان أن يُعالج تزايد تلك الأموال الخارجة عن الميزانية بصورة تتضمن مراعاة ما تتصف به المنظمة من طابع متعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوفد يرحب بما سبق اقتراحه من حذف بعض النواتج التي أصبحت باطلة الاستعمال، وذلك وفقا للمادة ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، مع تسليم الوفد بأنه لا بد من تهيئة توافق في الآراء بشأن مدى الجدوى الهامشية لـ ٩١٢ من النواتج المستهدفة.

٣٨ - وغابون سوف تتابع عن كثب تلك المطالبات بالائتمانات الخاصة بتعزيز الأنشطة المرتبطة بالتنمية والسلام والأمن، ولا سيما في أفريقيا. وهي مهتمة، بشكل محدد،

بالدعم المقدم لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما أنها تحيي تلك الجهود التي أفضت إلى إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وعلى صعيد السلام والأمن، ينبغي مضاعفة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية، مما من شأنه أن يتحقق بالضرورة من خلال تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، وكذلك من خلال زيادة الدعم المقدم لإدارة عمليات حفظ السلام. ومن رأي وفد غابون أ، بعثات السلام الثلاث التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفريقيا – بليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار – لن تأتي بالنتائج المتوخاة منها إلا إذا اضطُلِع، على نحو ناجع، ببرامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وتهيئة الاستقرار من جديد أو التوطين مرة أخرى. وثمة حاجة إلى تكريس موارد كافية من أجل دوائر الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح، حتى تتمكن من مساندة المبادرات الإقليمية في هذا الصدد، وخاصة عن طريق مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح بأفريقيا. ووفد غابون يرحب، في نهاية المطاف، بارتفاع مستوى الائتمانات المطلوبة فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتدريبات الموظفين، وهو سيتناول هذه النواحي بالتفصيل في المشاورات غير الرسمية.

٣٩ – **السيد أباتا** (نيجيريا): قال إن وفد نيجيريا يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بوتسوانا باسم مجموعة الدول الأفريقية. والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تزيد قليلا عن ميزانية الفترة السابقة، ونيجيريا ترحب بذلك، حيث أن الوقت قد حان لتزويد الأمم المتحدة بموارد متناسبة مع اتساع نطاق مهمتها. والتحسينات التي أدخلت على عرض الميزانية وتحديدات الأهداف المنشودة قد يسرت من دراسة هذه الميزانية البرنامجية المقترحة. وعملية إعداد الميزانية بناء على الاستناد إلى النتائج تمثل، دون شك، تقدما ما، ولكن هذه العملية بحاجة إلى مزيد من الصقل من أجل توفير وسيلة مساعدة ناجعة بصورة حقيقية على صعيد اتخاذ القرار. وثمة نفع بالغ لما صاغته اللجنة الاستشارية من ملاحظات في هذا الشأن.

٤٠ – وتوزيع الموارد يتناسب مع البرامج ذات الأولوية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل، والتي تم استعراضها من قبل لجنة البرنامج والتنسيق. ومن الواجب أن يدعم دور تلك اللجنة؛ فهي قد توخت في دورتها السابقة، بالإضافة إلى ذلك، أن تُعيد النظر على نحو متعمق في طرق عملها حتى تكسبها مزيدا من الفعالية. وإعادة تخصيص الموارد فيما بين البرامج الفرعية يمثل طابعا من الطوابع الرئيسية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن المستحسن أن يُضطلع بدراسة من أجل تحديد مدى تأثير عملية التوزيع هذه على أنشطة الأمم المتحدة. وينبغي الاتسام بقدر من الحذر، في هذا المضمار، حيث أن ثمة ضرورة لاحترام الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء على صعيد البرامج. ومن الواجب أيضا أن يُلتزم بتطبيق المادة ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، تطبيقا متماسكا، في إطار من التشاور مع الهيئات الحكومية الدولية المختصة، وذلك عندما يتعلق الأمر بتحديد النواتج التي يتعين إلغاؤها.

٤١ – والوفد النيجيري قد أحاط علما بالاقتراح الرامي إلى توسيع نطاق السلطات المعزاة إلى الأمين العام في مجال إعادة تصنيف الوظائف. ومع ذلك، وكيما لا يؤدي إجراء من هذا القبيل إلى المساس بسلطات مختلف مكاتب وكيانات الأمم المتحدة، ينبغي أن يوفر في نفس الوقت لهذه المكاتب والكيانات مزيد من حرية التصرف في مجال التعيينات حتى الرتبتين ف-٤ و ف-٥. ومن شأن الاضطلاع بتحليل أكثر عمقا لشتى الخيارات المتاحة أن يساعد الجمعية العامة

في أمر البت في هذه المسألة الهامة. ونيجيريا تود، علاوة على ذلك، أن تتلقى من الأمانة العامة تأكيدا بعدم ترك وظائف ما دون شغل لمجرد الرغبة في تحقيق بعض الوفورات. ومعدل الشغور في وظائف الفئة الفنية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لا يزال مرتفعا إلى حد كبير. ومن الواجب أن تزود الوظائف الشاغرة بالموظفين اللازمين من أجل تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الاضطلاع بما أعزِي إليها من ولايات إضافية في سياق مساندة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٢ - وعملية تعزيز قدرات الأمم المتحدة في ميدان الحوسبة من الأمور المستحسنة، وإن كان من الحري لهذه العملية أن تندرج في استراتيجية واضحة المعالم من شأنها أن تشمل أيضا جميع مراكز العمل واللجان الإقليمية. وينبغي أن تُعالج حالات الإغفالات التي يتسم بها نظام اتخاذ القرار، مما أثارته اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٢٥ من تقريرها.

٤٣ - والاضطلاع بإعادة توجيه الأنشطة وفق الأولويات الواردة في إعلان الألفية، وكذلك حسب التوصيات المنبثقة عن مؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة، يجب أن يكون مصحوبا بالاهتمام بكفالة مستوى تمويل يمكن التنبؤ به فيما يتصل بالبرامج الأساسية. ومن المتعين أيضا أن يُعطى لمديري البرامج مزيد من حرية التصرف في مجال إدارة الائتمانات، مع الحرص على تخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية طبقا للأولويات المعتمدة على يد الدول الأعضاء. ونيجيريا ترحب بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وهي تطالب بتجهيز هذا المكتب بالتدرج الهرمي اللازم والموظفين الضروريين من أجل التمكن من تشغيله بمستوى الكفاءة المطلوبة.

٤٤ - **السيد هوننغستاد** (النرويج): قال إنه يلاحظ، مع الارتياح، أن العرض الجديد للميزانية البرنامجية يعكس، على نحو أكثر وضوحا من الميزانيات السابقة، أولويات الأمم المتحدة بصيغتها الواردة في إعلان الألفية وفي النصوص المترتبة على المؤتمرات الرئيسية. وثمة ترحيب، بصفة خاصة، بإمكانية القيام إلى حد كبير بتمويل الأنشطة ذات الأولوية عن طريق إعادة تخصيص الموارد. ومن المعقول أن يقال إن الزيادة الإجمالية للميزانية، بالمعدلات الحقيقية، والتي تبلغ ٠,٥ في المائة، زيادة مقبولة حتى بالنسبة للدول الأعضاء العديدة التي تشهد صعوبات مالية.

٤٥ - والحكومة النرويجية تؤيد كل التأييد الميزانية المقترحة وأولوياتها ومبلغها الإجمالي وما تضمنته من عمليات تتصل بإعادة تخصيص الموارد. وليس من الواقعية بمكان أن ينتظر وضع ميزانية ذات نمو صفري، فالأمم المتحدة ينبغي لها أن تحوز موارد كافية للنهوض بأعباء الولايات الجديدة التي توكل إليها. والحكومة تساند، بالتالي، تلك الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل العمل على إدراج الأنشطة ذات الأولوية في الميزانية العادية. وهي تشعر بالاستياء، مع هذا، إزاء اضطرار الأمم المتحدة إلى الالتجاء، في حالات كثيرة وعلى نحو مطرد، إلى الأموال الخارجة عن الميزانية في السنوات الأخيرة، فالتصرف بهذا الشكل ليس بالوسيلة المثلى لدى معالجة المشاكل المشتركة، حيث أنه يتناقض مع مبادئ المسؤولية الجماعية والتضامن.

٤٦ - والنرويج يحيي تلك النوعية الرفيعة التي اتسم بها عمل اللجنة الاستشارية، ولكنها لا توافق مع هذا على التوصيات التي تطالب بتوفير ٤١ مليون دولار. وهي تشجب، بصفة خاصة، ما حدث من إلغاء وظيفة داعمة بالرتبة ف-٥ كان قد سبق اقتراحها من أجل مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، فهي متمسكة، بكل تأكيد، بأن قدرة المنظمة على اتقاء الصراعات ومعالجتها تتسم بأهمية بالغة، وبأن الجهود الرامية إلى تعزيز أمن الموظفين تُعد ضرورية في هذا الصدد.

٤٧ - والنرويج ترحب بالأولوية المعزاة إلى التعاون الدولي لأغراض التنمية، كما أنها ترحب بصفة خاصة بالإمعان في زيادة الدعم الذي تنوي المنظمة أن تقدمه إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فهذه القارة ينبغي لها، في الواقع أن تحصل على معونة واهتمام غير عاديين.

٤٨ - والنرويج تؤيد بقوة ما اقترحه الأمين العام بشأن دعم أنشطة مفوضية حقوق الإنسان، ولكنها تشعر بالقلق إزاء نقص الموارد المكرسة لهذا البرنامج، الذي يُعد إلى حد كبير مساهما في الأموال الخارجة عن الميزانية.

٤٩ - والنرويج تلاحظ، مع الارتياح، أن المسائل المتعلقة بالمساواة تشكل بالفعل جزءا لا يتجزأ من عملية الميزنة، وأنه قد تحددت في هذا الشأن أهداف ومؤشرات تتصل بالنتائج. وثمة ترحيب من قبل النرويج، بالإضافة إلى ذلك، بما قامت به الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين من الموافقة على إنشاء وظيفة مستشار خاص لشؤون المساواة بين الجنسين وتعزيز مركز المرأة، ولكنها ترى أن هذه الوظيفة الهامة ينبغي لها أن تكون على الأقل بالرتبة ف-٥، ومن المطلوب من الأمين العام أن يستخدم سلطته التقديرية من أجل إعادة تصنيف هذه الوظيفة.

٥٠ - والنرويج ترحب، مع الارتياح، بالزيادة الكبيرة للموارد المخصصة لمكافحة المخدرات، ومنع الجرائم، ومحاربة الإرهاب الدولي.

٥١ - والمساعدة الإنسانية من أولويات الميزانية لدى النرويج، وبالتالي، فإنها ترحب بتلك التدابير المحددة، التي تم اقتراحها من أجل تحسين تنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد. وهي توافق أيضا على ما اقتُرح من زيادة الموارد العادية المخصصة للمفوض السامي لشؤون اللاجئين، بمقدار ٢,٥ مليون دولار، بل أنها تؤيد زيادة هذه الموارد على نحو أكبر من ذلك. ومن ثم، فإنها لا تشارك اللجنة الاستشارية فيما ارتأته في هذا المضمار.

٥٢ - والنرويج تؤيد كل التأييد تلك المقترحات المتصلة بالاستثمارات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاضطلاع بالتدريب في الأمانة العامة، بهدف كفالة متابعة المؤتمرات الرئيسية، طبقا لقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠.

٥٣ - والنرويج تلاحظ، مع الارتياح، أن إعداد الميزانية بناء على النتائج كان موضع استخدام على نحو أوسع نطاقا، وذلك إلى جانب تحديد مزيد من الأهداف والإنجازات المتوخاة ومؤشرات النتائج. وهي ترى، مع هذا، أنه لا يزال ينبغي الاضطلاع بالكثير في هذا الشأن، كما أنها تعلن أن ثمة فائدة من تلك الملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ البرامج والتقارير المناظرة. والنرويج تؤكد، في نهاية المطاف، أنها توافق على الميزانية البرنامجية المقدمة، ومع هذا، فإنها لا تنتظر في هذا المجال سوى قيام المنظمة بتحسين أدائها وإدارتها.

٥٤ - **السيدة أغينالدو** (الفلبين): تحدثت باسم الدول أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة. والرابطة ترحب بمراعاة المهلة المحددة لتقديم مشروع الميزانية، وأيضا بوضع الوثيقة ذات الصلة على نحو يتسم بالمزيد من الإيجاز والاستراتيجية. وهي ترى أن التقارير ينبغي لها أن تكون أشد قصرا وأفضل استهدافا. والرابطة تعتقد أن استخدام الموارد بأسلوب رشيد يتطلب الأخذ بسياسات ناجعة في مجال إدارة شؤون الموظفين، ومن ثم، فإنها تؤيد الجهود المبذولة من قبل الأمين العام بهدف تزويد المنظمة بموظفين من ذوي الكفاءات المتعددة، الذين يستطيعون التأقلم وفق الظروف المتغيرة. والرابطة تلاحظ أيضا، في إطار من الغبطة، ما تقرر من

التركيز على إدراج مسائل المساواة بين الجنسين، فهذا سيتيح للمرأة أن تستفيد، على قدم المساواة مع الرجل، من سياسات وبرامج المنظمة.

٥٥ - والرابطة تؤيد اتجاهات الميزنة الجديدة، التي تعكس بصورة أفضل أولويات المنظمة بصيغتها الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وفي إعلان الألفية وفي القرارات المتخذة بالمؤتمرات الدولية الرئيسية. وهي تعلق أهمية كبيرة على الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وثمة أمل لديها في أن تحظى هذه اللجنة بالموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ برنامج عملها، الذي يتعلق بمجالات رئيسية ثلاث، وهي القضاء على الفقر، ومعالجة نتائج العولمة، والتماس حلول مناسبة للمشاكل الاجتماعية الجديدة.

٥٦ - **السيد هيريرا - لوبيز** (المكسيك): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بيرو باسم مجموعة ريو، وقال أيضا إنه يرى أن مشروع الميزانية هذا لا يختلف إطلاقا عن مشاريع الميزانيات السابقة، باستثناء أسلوب العرض الجديد. فهو مشروع بالغ الطول وصعب التناول، كما أنه لا يتسم بقدر كاف من الاستراتيجية والإيجاز والوضوح.

٥٧ - والوفد المكسيكي يسلم بأن الزيادة المقترحة، التي تبلغ ٠,٥ في المائة بالمعدلات الحقيقية و ٦ في المائة من حيث القيمة، لا تعد بالغة الارتفاع، ولكنه يرى أن الإصلاحات قيد التنفيذ ينبغي لها أن تفضي إلى تخفيض مستوى الميزانية. ومن ثم، فإن الوفد كان يتطلع إلى قيام الأمانة العامة باقتراح شطب عدد كبير من الأنشطة التي أصبحت باطلة الاستعمال أو متكررة، أو بإبداء الاستعداد لتحسين أو إلغاء بعض الممارسات والإجراءات المعقدة وذات التكلفة المرتفعة. وعلاوة على هذا، فإن الأمانة العامة تقوم، في بعض الحالات، بدور تفاوضي لدى الدول الأعضاء، وهي تحتمي دائما خلف حجة نقص الموارد، وذلك كيما تتابع ما لها من أهداف خاصة بها.

٥٨ - وينبغي أن يراعى أن كافة الثغرات مكررة في مشروع الميزانية المقترحة، بشكل أو بآخر. وبغية معالجة حالة الأمور هذه وتحسين فعالية المنظمة، يجب على الدول الأعضاء أن تحدد أولويات واضحة، كما يجب على الأمانة العامة أن تحسن من استخدام الموارد المخصصة لها.

٥٩ - والمكسيك، التي تطبق مبادئ في غاية التشدد بشأن الميزانية، تدرك كيفية إثبات التمسك بالنظام والفعالية والشفافية لدى استخدام الأموال العامة. وهي تتوقع ذات القدر من التشدد من جانب الأمانة العامة.

٦٠ - **السيد إيفاه - أبنتنغ** (غانا): قال إن وفد غانا يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل بوتسوانا باسم مجموعة الدول الأفريقية. وغانا ترحب مع الارتياح بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهي تحيط علما بتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي توفر أساسا مفيدا للتفاوض في المستقبل، وأيضا بتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق. ومن الجدير بالترحيب أيضا، ما ينتويه الأمين العام من إعادة دراسة موضوع الأمن بكامله عقب إطلاعه على التقرير المقدم منذ قليل من الفريق المعني ببحث حالة الأمن. وثمة احتفاء كذلك بتلك التحسينات التي أدخلت على عرض الميزانية، ولا سيما تلك الجهود المبذولة من أجل صقل عملية إعداد الميزانية بناء على النتائج، وتشجيع تطبيقها بصورة كاملة، وإعادة تخصيص الموارد فيما بين البرامج الفرعية للبرنامج الواحد، والاضطلاع بتوجيه جديد للأولويات من أجل توفيق أنشطة المنظمة حسب أحدث الولايات، وخاصة تلك الولايات المنبثقة عن مؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة

العالمي للتنمية المستدامة، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧. ومن المأمول فيه أن تسفر هذه التحسينات عن تغييرات فعلية على صعيد التطبيق.

٦١ - ووفد غانا يوافق على الملاحظات التي صاغتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ٩ من تقريرها، والتي تطالب بالتركيز على النتائج المتحققة، وكذلك على مسؤولية من قاموا باستنباطها. ومن رأي الوفد أن هذا يُعد أفضل وسيلة لقيام الدول الأعضاء بالاضطلاع بدورها على نحو كامل في إطار عملية الميزنة بناء على النتائج، وذلك بشرط حصول هذه الدول من المنظمة على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار. والوفد يوافق كذلك على التعليقات الواردة بالفقرات ١٤ إلى ٢٩ من تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ البرامج والتقارير المناظرة، وإن كان من رأيه أن هذه المسائل جديرة بالبحث في إطار مبادرات حكومية دولية أخرى من مبادرات الإصلاح.

٦٢ - وفيما يتعلق بالوظائف، التي تشكل موردا أساسيا لدى منظمة من قبيل الأمم المتحدة، تحيط غانا علما بما اقترحه الأمين العام من تحديد معدل شغور بالوظائف يصل إلى ٥ في المائة من الموظفين الفنيين و ١,٥ في المائة من موظفي الخدمات العامة، كما أنها تحيط علما أيضا بما أوصت به اللجنة الاستشارية من رفع هذين المعدلين إلى ٥,٥ في المائة و ٢,٣ في المائة، على التوالي، وهي تميل إلى تأييد توصية هذه اللجنة، التي من شأنها أن تحقق وفرا مقداره ١٢,٥ مليون دولار. وأوغندا تشعر بالقلق، مع هذا، إزاء ارتفاع معدل الوظائف الشاغرة بفئة الموظفين الفنيين في الباب ١١ (دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا) وكذلك في الباب ١٨ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأفريقيا)، وهي تطالب الأمانة العامة بأن تقوم على الفور بتعجيل تعيين موظفين من ذوي الكفاءات بهدف بلوغ الأهداف الواردة في المجال ذي الأولوية على صعيد المعونة الإنمائية لأفريقيا.

٦٣ - وبشأن المقترحات المتصلة بإعادة التصنيف، يلاحظ أن غانا تشعر بالاغتباط إزاء ما أشار به الأمين العام من إعادة تصنيف ١٤ وظيفة، من خلال تطبيق المعايير الواردة في الفقرة ٦٤ من قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٥٦. وغانا تؤيد، بصورة عامة، توصيات اللجنة الاستشارية في هذا الشأن، ولكنها تعلن عدم ارتياحها لما ذكرته هذه اللجنة من ملاحظات بالفقرات ٧٣ إلى ٧٨ من تقريرها، حيث قالت إن ثمة مجالا لتبسيط أسلوب ممارسة ما يتوفر حاليا من حرية في التصرف فيما يتصل بإدارة الموظفين، ولا سيما إعادة تصنيف الوظائف. ومن رأي غانا أن ملاحظات اللجنة الاستشارية تشكل أساسا مناسبا للمناقشة، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف تنقل الموظفين. ومع هذا، وحيث أن اللجنة الاستشارية لم تقترح أي معيار في تقريرها، فإنه ينبغي الاضطلاع في هذا المضمار بدراسة متعمقة قد تتصل، على سبيل المثال، بوضع معايير قابلة للتطبيق من جانب الأمين العام بشأن إعادة تصنيف الوظائف من الفئات ع-١ إلى ع-٥ أو الفئات ف-١ إلى ف-٥، وذلك خارج نطاق ما ورد في القرار ٢٥٣/٥٦.

٦٤ - وغانا تتساءل أيضا عن الآثار، التي ستظهر في القطاعات المتسمة عادة بارتفاع معدلات الشغور، بناء على ما يقترح من إدارة شاملة للموظفين، مع تضمن هذه الإدارة لتبادلات للوظائف فيما بين مختلف أبواب الميزانية. ومن شأن السياسة الجديدة أن تؤثر في الواقع على تنفيذ البرامج بأسلوب مباشر. وفي هذا المنحى، يلاحظ أن غانا لا تقلل من أهمية هذا الاقتراح، وهي لن تعترض على إدراج كافة الوظائف الممولة من الاعتمادات الخارجة عن الميزانية في الجداول التي تشمل إعداد الموظفين، بهدف كفالة الاضطلاع بإدارة أكثر ترشيدا للموارد البشرية للمنظمة. أما فيما يخص

الوظائف التي اقتُرح إنشاؤها، فإن غانا ترى أن ثمة استحسانا للاستعانة بموظفين مؤقتين لتنفيذ المهام ذات الآجال المحددة، مثل تلك المهام التي تتألف من استدراك ما تأخر.

٦٥ - وغانا تحيط علما بالتعليقات الواردة في الفقرات ٨٠ إلى ٨٣ من تقرير اللجنة الاستشارية، ولكنها لا توافق على بعض ما أوصت به هذه اللجنة بشأن أبواب بعينها من أبواب الميزانية، وخاصة الباب ٨ (الشؤون القانونية). واقتراح الأمين العام الذي يتضمن تحويل دائرة القانون التجاري الدولي إلى شعبة من الشعب تخضع لإدارة مدير بالرتبة مد-٢، يبدو اقتراحا معقولا في الواقع في نظر غانا، ذلك في ضوء ما تقدمه هذه الدائرة من خدمات للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

٦٦ - وفي سياق الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتدريب، يرى وفد غانا ما تراه وفود أخرى كثيرة من أن هذه الاستثمارات سوف تفضي، في نهاية الأمر، إلى تحقيق وفورات ما. وهو ينوه بالتحسينات العديدة التي تعرضت لها عمليات المنظمة، وكذلك بذلك الدور الذي قامت به تكنولوجيا المعلومات في هذا المضمار. والوفد يؤيد غالبية ملاحظات اللجنة الاستشارية في هذا الموضوع، وهو يسلم بضرورة تعزيز شؤون الحكم واتخاذ القرار على الصعيد المركزي. ومع هذا، فإن نشاء وظيفة ذات مستوى رفيع لمسؤول عن شؤون الحوسبة، بخلاف وظيفة رئيس شعبة الحوسبة القائمة حاليا بالفعل، لا تبدو ذات تبرير كاف، والوفد لا يوافق بالتالي على الآراء الواردة في الفقرة ١٢٦ من التقرير. وفي إطار الإحاطة علما بالتقرير الأخير للأمين العام في هذا الشأن (A/58/377)، يرى الوفد أن المقترحات المذكورة في هذا التقرير قد تشكل نقطة بداية لإجراء المناقشة اللازمة في هذا الصدد.

٦٧ - ومن دواعي اغتباط الوفد الغاني، ما يلاحظ من أن البرنامج ٨ بالخطة المتوسطة الأجل قد تم تنقيحه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٥٧ وأن لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت باعتماده. والوفد يرحب كذلك بإنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص بشأن أفريقيا، من أجل الاضطلاع بتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٨ - وفيما يتعلق بالباب ٢٨، يحيط وفد غانا علما، مع الارتياح، بإعادة توجيه أنشطة إدارة شؤون الإعلام وفقا لأولويات المنظمة، وذلك من منطلق الاستجابة إلى مطالبات الدول الأعضاء في هذا السبيل. والوفد يرحب أيضا، عن طيب خاطر، بتجميع مراكز الإعلام بأوروبا الغربية، مما كان من شأنه أن يتيح توفير بعض الموارد لصالح قطاعات تتسم بضآلة الموارد، من قبيل مراكز الإعلام بالبلدان النامية، أو أن يعزز من تعددية اللغات على موقع ''وب'' الخاص بالأمم المتحدة. والوفد يتطلع باهتمام إلى آثار هذه التدابير في السنوات القليلة القادمة.

٦٩ - **السيد موتومورا** (اليابان): قال إنه يرى أن مبدأ النمو الإسمي الصفري كان ينبغي له أن يسود لدى إعداد الميزانية البرنامجية. وبغية تمويل الاحتياجات الجديدة، ينبغي تحديد الأولويات اللازمة، مع إعادة تخصيص الموارد المرصودة من أجل أنشطة تُعد أقل أهمية لحساب الأنشطة ذات الأولوية. ومن رأي الوفد الياباني أن الأمين العام قد اقترح إلغاء ٩١٢ ناتجا، ومع هذا، فإنه لم يول الاهتمام اللازم لبحث كافة الأنشطة المعرضة للإلغاء. وحكومة اليابان تؤيد ما أوصت به اللجنة الاستشارية من تخفيض الميزانية بمقدار ٤١ مليون دولار، فهي ترى أن التخفيض المقترح غير كاف، وأنه لا يجوز لإجمالي الميزانية أن يتجاوز ٣ بليون دولار.

٧٠ - والوفد الياباني يعتقد أنه ينبغي تعديل هيكل وظائف الأمانة العامة، الذي يتضمن عددا كبيرا من وظائف الرتب العليا. وهو يطالب بأن يقوم الأمين العام بمقارنة هذا الهيكل بهياكل الحكومات الرئيسية وسائر المنظمات الدولية، التي تميل أيضا إلى الإكثار من العاملين في مستوى القمة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك. ومن رأي الوفد أن إنشاء الجديد من الوظائف ذات الرتب الرفيعة لا يجد مبررا له فيما يتصل بتعزيز الأمانة العامة، كما أنه قد يفضي إلى مفاقمة ما يوجد من نشوه بالفعل، وهذا لن يؤدي إلا إلى الإضرار بفعالية المنظمة. وهو يرى، علاوة على ذلك، أنه ينبغي تنشيط الأمانة العامة. وفيما يتصل بما أوصت به اللجنة الاستشارية من السماح للأمين العام بأن يدير ذلك الجدول الذي يتضمن أعداد الموظفين، يعتقد الوفد أن ثمة ملاءمة للقيام في البداية بتحسين هيكل الوظائف.

٧١ - واليابان ترحب بتدابير الادخار التي اتخذها الأمين العام في شهر شباط/فبراير من عام ٢٠٠٠، فهي قد أسهمت إلى حد كبير في ترشيد أنشطة المنظمة. وهي ترى، مع هذا، أنه يجب، بقدر الإمكان، أن يُستخدم ما تحقق على هذا النحو من وفورات في تعويض زيادة المصروفات من جراء التضخم أو تقلبات أسعار الصرف.

٧٢ - ويعتقد الوفد الياباني أنه يجب أن يُضطلع، في نهاية عام ٢٠٠٤، بإعادة تقييم للتكاليف. وهو يوافق على ما أوصت به اللجنة الاستشارية من إرجاء عملية إعادة التقييم، التي كانت متوخاة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث يوجد احتمال قوي لزيادة الميزانية بشكل ملموس من جراء تقلبات أسعار الصرف. والوفد يلاحظ، في النهاية، أنه على الرغم من الجهود التي بُذلت لتحسين التمثيل الجغرافي لموظفي الأمانة العامة، فإن النتائج المتحققة لا تبعث على الارتياح على الإطلاق، ومن ثم، فإنه يدعو الأمين العام إلى اتخاذ تدابير جديدة من أجل تحسين الوضع الراهن.

٧٣ - **السيد نامبيار** (الهند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن الملاحظ أن الميزانية العادية التي تصل، فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلى حوالي ٣ بليون دولار، لا تمثل إلا جزءا متواضعا من الموارد المتاحة للأمم المتحدة، فالموارد الخارجة عن الميزانية سوف تبلغ ٤,٢ بليون دولار، وميزانيات عمليات حفظ السلام ستتجاوز ٥ بليون دولار، وذلك بالإضافة إلى ميزانيات المحاكم التي ستناهز ٦٠٠ مليون دولار. ومن الملائم بالتالي أن يقاس مدى أهمية المناقشات المخصصة للميزانية البرنامجية بالنسبة لسائر الأمور ذات الصلة، مع عدم القيام مع هذا بإنكار ضرورة الاضطلاع بمراقبة حازمة لمصروفات المنظمة. والبلدان النامية، مثل الهند، لن تحاول الاضطلاع بالإدارة على المستوى الصغير، فهي ترغب قبل كل شيء في ضمان تمويل كاف وقابل للتكهن في ميادين الأنشطة التي تُعد بالنسبة لها ذات أهمية كبيرة، مما يعني بالضرورة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٧٤ - وكان ثمة مزيد من التحسين للإطار المنطقي للميزنة، على أساس النتائج: فالأهداف المنشودة محددة بالفعل بالنسبة لكل برنامج. ولا يكفي، مع هذا، حصر الإنجازات المتوخاة ومؤشرات النجاح، بل ينبغي الحصول على وسائل تتيح تقييم نوعية النواتج المحازة.

٧٥ - والميزانية المقترحة تطابق، قبل إعادة تقييم التكاليف، المبلغ الوارد في مخطط الميزانية الذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٥٧/٢٨٠. وينبغي أن يلاحظ، رغم ذلك، أن مخطط الميزانية نادرا ما تجري مراعاته.

٧٦ - والوفد الهندي يعلن، مع الارتياح، أن عمليات إعادة تخصيص الموارد فيما بين مختلف أبواب الميزانية قد أتاحت الحد من المطالبة بائتمانات إضافية، فهذه الائتمانات لا تمثل

سوى ١٥ مليون دولار. ولقد أوصى الأمين العام بإلغاء عدد كبير من التقارير والاجتماعات والأنشطة ذات الجدوى الهامشية. وهناك وفورات أخرى يمكن تحقيقها بالطبع في هذا المجال، مما ينبغي مناقشته. ويجب التأكد أيضا من أن أحكام النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج قد تم العمل بموجبها، وذلك من أجل تقييم النواتج، البالغ عددها ٩١٢، والتي يُقترح إلغاؤها.

٧٧ - والوفد الهندي قد لاحظ، مع الاهتمام، تلك التوصيات التي صاغتها اللجنة الاستشارية في تقريرها بشأن إعادة تخصيص الموارد، وشؤون الموظفين، والمطالبة بوظائف جديدة، وإدارة جداول الموظفين، من بين أمور أخرى، وهو يأمل في بحث هذه المواضيع بالتفصيل في المشاورات غير الرسمية. وهو يرحب بإعادة توجيه الموارد نحو أولويات المنظمة، وخاصة زيادة الموارد المرصودة لأنشطة الدعم المقدمة في مجال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والوفد الهندي يرغب، في نهاية المطاف، في أن تشارك الأمانة العامة واللجنة الاستشارية، عن كثب، في دراسة مسائل الميزانية، حتى تتم مناقشات اللجنة على نحو واضح بناء.

٧٨ - **السيد زهانغ** (الصين): قال إنه يلاحظ، مع الارتياح، أن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد وُضع وفقا لطريقة استناد عملية الميزنة إلى النتائج، وهذا يتيح وسيلة فعالة لتحديد حجم الموارد الضرورية لبلوغ الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء. والوفد الصيني يرى أن تقديرات الميزانية المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تصل إلى مبلغ إجمالي مقداره ٣ بليون دولار تقريبا، وهذا يزيد بنسبة ٥,٨ في المائة عن ميزانية الفترة السابقة. ومن رأي الوفد أنه يتعين على المنظمة أن تنجز الأنشطة ذات الصلة في حدود الميزانية المقررة، مع التحكم في النفقات، وتحسين الإدارة، وتجنب أي شكل من أشكال التبذير، واستخدام الموارد المتاحة بأفضل الطرق ربحية ورشادا. ومن واجب المنظمة، بصفة خاصة، أن تستفيد على نحو كامل من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك بأسلوب يؤدي إلى تخفيض نفقات التنظيم والإدارة، مما يتيح رصد مزيد من الموارد من أجل التنمية. واللجنة الاستشارية قد صاغت توصيات مفيدة بشأن تخصيص الموارد، مما يتطلب دراسة متأنية من جانب الأمانة العامة.

٧٩ - والوفد الصيني يأمل في قيام المسؤولين عن الميزانية والمسؤولين عن البرامج بمضاعفة تعاونهم وبتحديد مؤشرات واقعية للنتائج، بحيث يمكن بناء على هذه المؤشرات إلغاء النواتج العديمة الفعالية أو التي فات أوانها، مما من شأنه ألا يفضي إلا إلى تعزيز تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية.

٨٠ - ومسائل الميزانية كانت موضع مداولات مكثفة أثناء الدورة الثالثة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق، التي وضعت توصيات عديدة في هذا الشأن. ومن المأمول فيه لدى الوفد الصيني أن تتسم مداولات هذه اللجنة، في المستقبل، بطابع من الفعالية وبمنحى عملي متزايد وبمرونة مطردة أيضا.

٨١ - **السيد أوراتمانغون** (إندونيسيا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلت به ممثلة الفلبين باسم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ووفد إندونيسيا يلاحظ، مع الارتياح، أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد قُدمت على نحو أكثر إيجازا ووفقا لذلك الإطار المنطقي للميزنة على أساس النتائج. والوفد يرى، مع هذا، أنه ينبغي إعداد هذا الإطار بأسلوب تدريجي، مع الالتزام التام بالنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج؛ ومن شأن هذا الإطار أيضا أن يسهم في تعزيز آليات المساءلة.

٨٢ - ومشروع الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ينبغي له أن يزود المنظمة برسائل لمتابعة أعمالها، بغية بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية وفي النصوص المنبثقة عن المؤتمرات الرئيسية المكرسة لمسائل التنمية. ومن الواجب، بصفة خاصة، أن تُتَوخَّى الأنشطة الضرورية لمتابعة المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي ضوء هذا، يعتقد الوفد الإندونيسي على نحو حازم بأن ثمة ضرورة لتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والوفد يلاحظ، بالإضافة إلى ذلك، أن هناك توخ للشروع في عمليات كبيرة من عمليات إعادة تخصيص الموارد فيما بين العديد من البرامج. وهو حريص، في هذا الشأن، على أن يشير إلى أن تخصيص الموارد بين مختلف البرامج ينبغي له أن يعكس الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل. والوفد يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تشجيع تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما أنه ينظر بعين الارتياح إلى إنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

٨٣ - والوفد الإندونيسي يعتبر أن مشروع الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي له أن ييسر من تطبيق تدابير الإصلاح الواردة في القرار ٣٠٠/٥٧ للجمعية العامة، وهي تدابير ترمي إلى تحسين استعداد المنظمة لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، وهو حريص، في نفس الوقت، على أن يؤكد أن ترشيد إجراءات الميزنة لا يجوز له بأي حال أن يقلل من قدرة المنظمة على إنجاز البرامج الموصى بها من قبل الجمعية العامة، وخاصة في ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية، وأن عملية الإصلاح لا يصح لها أن تتحول إلى تخفيضات في الميزانية.

٨٤ - **السيد تن** (ميانمار): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما من جانب ممثل المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثلة الفلبين باسم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ووفد ميانمار يستقبل، مع الارتياح، ما اقترحه الأمين العام من القيام، على نحو أكثر وثاقة، بتوفيق أنشطة المنظمة حسب الأولويات المحددة في إعلان الألفية، وفي الوثائق المنبثقة عن المؤتمرات الدولية الرئيسية، وكذلك تلك الأولويات الرامية إلى زيادة فعالية خدمات المؤتمرات والأنشطة الإعلامية. والوفد يلاحظ العرض المبسط للميزانية، الذي لا يزال ملتزما بطريقة إسناد عملية الميزنة إلى النتائج؛ كما أنه يعتقد أن هناك ما يبرر القيام على نحو دوري بإعادة بحث هذه الطريقة بغية تحسين تطبيقها.

٨٥ - ووفد ميانمار يصر على أن الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بصيغتها المعتمدة من قبل الجمعية العامة في قرارها ٢٨٢/٥٧، هي التي ينبغي لها أن توجه عملية وضع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. والانضباط لدى وضع الميزانية أمر ضروري من أجل زيادة فعالية المنظمة، وإن كان لا يجوز له، مع هذا، أن يسيء إلى تنفيذ الأنشطة التي أوصت بها الدول الأعضاء، وخاصة تلك الأنشطة التي تفيد البلدان النامية، وعلى نحو خاص، أقل البلدان نموا. وينبغي أن تتوخى موارد كافية في مجالات من قبيل البيئة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر، والمعونة الإنسانية. والأهمية المعزاة إلى الحوسبة والتدريب سوف تساهم، دون شك، في تحسين أداء المنظمة، ولكن قدرة هذه المنظمة على الاضطلاع بمهمتها بشكل صحيح تتطلب أيضا وفاء جميع الدول بالتزاماتها المالية بصورة كاملة وفي الوقت المناسب.

٨٦ - **السيدة أوغنجافوفاتش** (كرواتيا): قالت إنها ترحب بالتحسينات والتبسيطات التي أدخلت على عرض الميزانية، وأنها تأمل في مراعاة تعليقات اللجنة الاستشارية التي تتصل بوسائل المضي في تحسين تطبيق طريقة وضع الميزانية بناء على النتائج، وذلك عند وضع وثائق الميزانية في المستقبل.

٨٧ - والميزانية المعتمدة لفترة السنتين القادمة ينبغي لها أن تستجيب لهدف مزدوج، وهو توخي موارد كافية من أجل تحقيق الأنشطة الموصى بها، العمل على استخدام هذه الموارد على أمثل وجه. واللجنة الاستشارية قد صاغت في هذا الشأن مبادئ بالغة النفع، وذلك في تقريرها. ووفد كرواتيا يرى أن ثمة إمكانية لزيادة تحسين التدرج الهرمي للأنشطة، ولا سيما من خلال الاضطلاع بتقييم منتظم للبرامج التي يبدو أن جدواها قد أصبحت هامشية، مما يتيح إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو أولويات جديدة، في ضوء مراعاة الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وكرواتيا، التي تؤيد على نحو حازم أعمال الأمم المتحدة والتي تفي بمساهماتها في الوقت المناسب، تأمل في اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بتوافق الآراء.

مسائل مختلفة

٨٨ - **الرئيس:** قال إن أوكرانيا قد طلبت الإذن بترشيح نفسها للمقعد الواجب الشغل في لجنة الاشتراكات على الرغم من انقضاء الموعد المحدد للتقدم بالترشيحات. وإذا لم يكن هناك اعتراض ما، فإنه سيعتبر أن اللجنة الخامسة ترغب في الموافقة على هذا الطلب.

٨٩ - ولقد تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.